مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

ماذا سيضيف الاستثمار في شركات النساء بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

نادرة شاملو

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّةٍ لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

ماذا سيضيف الاستثمار في شركات النساء بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

نادرة شاملو *

مع تزايد أعداد المواطنين الذين أخذوا جرعات لقاح وباء كورونا، بدأ العالم، وبشكل يشوبه الحذر، برؤية الضوء في نهاية نفق فيروس كورونا، بيد أن فكرة العودة إلى عالم ما قبل عام 2020 ضئيلة إلى حدٍ ما. يرى معظم الناس أن الوباء مثلَ نقطة تحول حاسمة وجرس إنذار لإعادة البناء بشكل أفضل وعلى جبهات متعددة، مثل تقليص الفرص التي لا تعتمد المساواة مبدأ لها وتحسين الاستدامة لضمان مزيد من المرونة في مواجهة الصدمات المستقبلية، وهذا بلا شك أمرٌ يتطلب التجديد في العديد من المجالات.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يمكن للمرأة أن تؤدي دوراً يجلب التغيير. أولاً، لأن النساء يشكلن نسبة كبيرة من المواهب في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي طاقات لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير. وفقاً لليونسكو، فإن النساء تفوق الرجال عددا في الجامعات ويشكلون ما يصل إلى 57% من جميع خريجي كليات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. يتجاوز هذا المعدل نسبة 35% من النساء اللائي يدرسن في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. برغم هذه النسب، فإن واحدة فقط من كل خمس نساء تعمل في المجال الاقتصادي. ثانياً، تُظهر دراسات اجراها صندوق النقد الدولي (IMF) وجود علاقة سببية بين مشاركة المرأة في القوى العاملة والتنوع الاقتصادي للبلد من حيث نطاق وتطور الإنتاج الصناعي والصادرات. ثالثاً، يُقدر أن الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيرتفع بنسبة 30-40% إذا انخرطت النساء بشكل أفضل في النظام الاقتصادي. من شأن الاستفادة المتحققة من إمكانات النمو الكبيرة هذه أن تزيد من مرونة وقدرة الحكومات على مواجهة الصدمات الحالية وأي صدمات مستقبلية.

تظهر مجموعة متزايدة من الأدلة أن حظر التجوال، الذي فرض بعد تفشي وباء كورونا، كان له أثر سيئ على النساء مقارنة بالرجال من منظور اقتصادي. وجد المنتدى الاقتصادي العالمي أن "النساء يشكلن ما نسبته 39% من العمالة العالمية لكنهن يمثلن 54% من إجمالي الأشخاص الذي فقدوا وظائفهم." في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تأثرت حوالي خمسة ملايين امرأة

* زميلة غير مقيمة في المجلس الأطلسي، تعنى بالشأن الاقتصادي وريادة الأعمال وقضايا المرأة في الشرق الأوسط.

بطريقة أو بأخرى. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فكان عدد النساء اللواتي تأثرت أعمالهن ووظائفهن بحدود مليون ونصف امرأة– حوالي ثمانمائة ألف منهن في إيران وسبعمائة ألف في باقي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويعتبر هذا انخفاضاً حاداً بالمقارنة مع معدلات مشاركة المرأة المنخفضة أصلاً في النظام الاقتصادي في المنطقة قبل تفشي الوباء.

في الأوقات الطبيعية، تؤدي النساء في المتوسط 75% من إجمالي أعمال الرعاية –غير مدفوعة الأجر بصورة عامة– في العالم. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يرتفع هذا الرقم إلى 80 أو 90%. أدى إغلاق المدارس ومؤسسات الرعاية إلى زيادة عبء العمل في المنزل، مما أجبر العديد من النساء على مستوى العالم على تقليص فترات عملهن أو الاستقالة كلياً للتوفيق بين واجبات العمل والأسرة. ربما كان الجانب المشرق للنكسات الاقتصادية التي تعرضت لها المرأة هو التقدير واسع الإنتشار لـ ''البنية التحتية للرعاية''. يقدر معهد ماكينزي العالمي أن تنفيذ السياسات الصديقة للأسرة يمكن أن يعكس الآثار الارتدادية لكوفيد–19 على النساء العاملات، فضلاً عن إضافة 13 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030.

لقد تحولت ''الرعاية'' من قطاع مُهمل ضمن مجال السياسة في زمن ما قبل جائحة كورونا إلى ضرورة مُلحة يجب تقديمها لدعم أعمال القطاعات الأخرى، فأصبحت مركزيتها في تعزيز المرونة الاجتماعية في باقي قطاعات الاقتصاد مُعترف بها على نطاق واسع. لهذا السبب دُمج ''اقتصاد الرعاية'' في اقتراح ''البنية التحتية / الوظائف'' الأمريكي المعلن حديثاً. تُعد الرعاية الالحجر الأساس للاقتصاد المستقبلي، تماماً مثل الطرق والجسور والشبكة ذات النطاق العريض والقطارات عالية السرعة.

على المستوى السياساتي، أولت جميع حزم التحفيز المالي للأوبئة تقريباً في مختلف البلدان اهتماماً خاصاً بالتأثير الذي وقع على المرأة، وركزت اجتماعات الربيع الأخيرة للبنك الدولي/ صندوق النقد الدولي بشكل جزئي على هذا الموضوع. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كانت مصر أول دولة تتمتع ببرنامج إغاثة من فيروس كورونا. وبحسب رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي في مصر، ''كانت هناك إحدى وعشرون خطة سياسية تتعلق بالمرأة تحديداً، كما تضمنت خطط مماثلة تتبع هذا الموضوع''. وعلى مستوى الأسرة، ربما ساعد الوباء أيضاً في زحزحة بعض الأعراف الاجتماعية عميقة الجذور حول التقسيم الجنساني للعمل، حيث كان على الأزواج والآباء أن يشمروا عن سواعدهم ويساعدوا في الأعمال المنزلية. على سبيل المثال، عندما قال وزير لبناني: ''دعوا النساء يطبخن قليلاً'' أيام الأحد – وهو اليوم الذي أغلقت فيه المطاعم بسبب حظر

التجوال – في تشرين الثاني 2020، اعترض الرجال اللبنانيون على التعليقات الجنسية من خلال إغراق وسائل التواصل الاجتماعي بصور يتابهون فيها وهم يطبخون.

ما الذي يمكن فعله؟

لزيادة نسب مشاركة المرأة في النظام الاقتصادي، يمكن الاشتغال على ما يلي: دعم قطاعات العمل التي تشهد كثافة نسوية نسبية أو تلك التي توفر بيئة ملائمة للمرأة؛ تجسير الفجوة الرقمية بين الجنسين، حيث ثبت أن استخدام الإنترنت أمر حساس جداً أثناء حظر التجوال، وسيسود هذا الاستخدام في المستقبل دون أدنى شك. وأخيراً وليس آخراً، تحسين بيئة الشركات الناشئة التي تديرها النساء لتحفيز الابتكار وخلق فرص العمل.

الخبر السار هو أن النظام البيئي لريادة الأعمال الحرة في المنطقة قد تحسن بشكل عام. وحسب تقرير مؤشر نضوج ريادة الأعمال العربية MIT لعام 2020 ، كان هناك ارتفاع مطرد في الشركات الناشئة في المنطقة ويبدو أن النساء يقودن هذا النمو إلى حد كبير، وجاء ما يقرب من ثلث الزيادة في المملكة العربية السعودية بعد الإصلاحات التشريعية لتوسيع الفرص الاقتصادية للمرأة.

الإصلاحات التشريعية تتمتع بأهمية بالغة في هذا الصدد ولكن توافر التمويل أكثر أهمية. قبل تفشي الوباء، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نمواً في رأس المال الاستثماري، وقد استقبل هذا النمو بالترحيب. في عام 2019، تجاوز تمويل أكثر من 560 مشروع استثماري حاجز الـ 700 مليون دولار أمريكي، وفي عام 2020، كان من المتوقع أن يتجاوز المبلغ مليار دولار أمريكي. على الرغم من أن هذا يعد تحسناً، إلا أنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه لأنه لا يمثل سوى جزء صغير من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة وما هو مطلوب لتحفيز الابتكار. تشير نزعات ما بعد الإغلاق وفرض حظر التجوال إلى أن المنطقة قد تظل مساحة تجذب الاستثمار، وبالتالي، يجب أن تستمر رؤوس الأموال الاستثمارية في الزيادة في السنوات القادمة.

ومع ذلك، تواجه الشركات الناشئة التي تديرها نساء شحة في التمويل في المراحل المبكرة من مشاريعهن، مما يحد من إمكاناتهن. هذا تحد عالمي لا يقتصر على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة ، حيث تمثّل النساء المؤسسات لمشاريع تجارية حوالي 36% من جميع رواد الأعمال الأمريكيين، لم تتلق الشركات الناشئة التي تديرها نساء سوى 2% فقط من إجمالي استثمارات الشركات الناشئة البالغة 130 مليار دولار في عام 2018. وارتفعت إلى 12% في الشركات الناشئة التي لديها على الأقل امرأة مؤسسة واحدة. في حين أن بيانات

الشركات الناشئة المخصّصة للنساء فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير متوفرة، فقد حصلت الشركات التي تديرها امرأة مؤسسة واحدة على الأقل على 11% من التمويل في عام 2018، وهو ما يماثل المعدلات الأمريكية. هذه بداية جيدة لكنها لا تزال أقل بكثير من حيث يمكن أن تكون.

تعزو نادين مزهر التي تعمل في منصة ''ثروة'' للاستشارات الاستثمارية، والتي التي تتخذ من دبي مقراً لها، شحة التمويل إلى التحيز: ''تُستفز النساء خلال العروض التقديمة ويُحكم عليهن على أساس السلوك بينما يُحكم على الرجال على أساس الإمكانات'' يتوافق تقييمها مع دانا كانزي من كلية لندن للأعمال، والتي أكدت دراستها الميدانية عبر البلاد لعام 2016-2010 العلاقة بين التمويل والتحيز الجنساني خلال العروض التقديمية. وجدت كانزي أن المستثمرين يطرحون على الرجال أسئلة ''تركز على التنمية'' ويطرحون على النساء أسئلة ''تركز على الوقاية''. ومن ثم، يتمتع الرجال بفرصة أفضل لشرح الجانب الإيجابي لأفكارهم، بينما يجب على النساء قضاء الدقائق الثمينة في العرض التقديمي حول كيفية الحد من السلبيات. يشير هذا الوضع إلى أن المستثمرين يحكمون مسبقاً أن النساء أكثر عرضة للفشل وبالتالي يخلقن مخاطر كبيرة.

قد ينشأ التحيز من الاعتقاد بأن النساء أقل سعياً خلف الربح وأكثر اهتماماً بالقضايا الإنسانية. بيد أن البيانات الواردة من تقرير مراقبة التعليم العالميGEM لعام 2020 تثبت العكس. في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على سبيل المثال، تتوقع رائدات الأعمال ''بناء ثروة كبيرة'' و ''كسب لقمة العيش'' مثل نظرائهن من الرجال (انظر الشكل). هذه بيانات أساسية للممولين الذين يرغبون في كسب المال والحصول على عوائد عالية. علاوة على ذلك، وجدت دراسة أجرتها مجموعة بوسطن الاستشارية أنه، على الصعيد العالمي، و''على الرغم من التفاوت في التمويل، فإن الشركات الناشئة التي أسستها النساء أو تلك التي شاركت في تأسيسها نساء كان أداءها أفضل بمرور الوقت، حيث حققت زيادة بنسبة 10% في الإيرادات المتراكمة على مدى خمس سنوات.'' تؤكد دراسات أخرى اتجاهات ونتائج مماثلة.

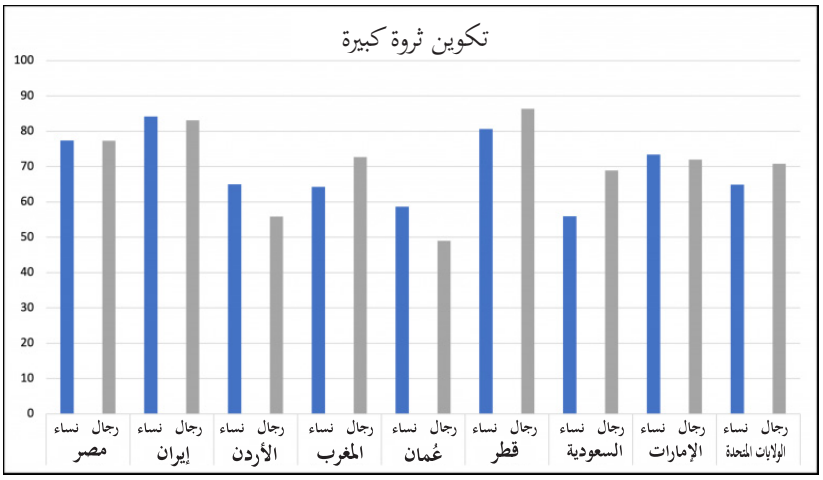

من حيث الرغبة في "إحداث فرق" من خلال مشاريعهم التجارية، فإن ردود النساء تتجاوز ردود الرجال في معظم البلدان، وكذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. قد يشير هذا إلى أن هذه الشركات (التي تديرها النساء) تلبي احتياجات عملائها بشكل أفضل، وهذا يمكن أن يكون سر قوة البقاء للعينة الرائعة من رائدات الأعمال الحاليات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اللائي طورن أعمالهن على الرغم من العوائق السائدة القائمة على النوع الاجتماعي. على هذا النحو، تسعى الشركات التي تديرها النساء إلى أن تكون مربحة من الناحية المالية وذات تأثير اجتماعي. هذا النوع من المشاريع على وجه التحديد هو من نوع الأنشطة الاقتصادية التي تحتاجها البلدان في مرحلة ما بعد الوباء.

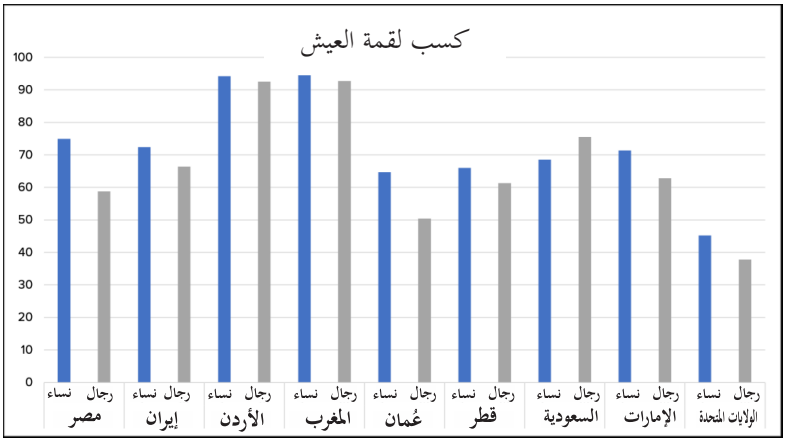

هناك سبب آخر يكمن خلف نقص التمويل الذي تعاني منه الشركات الناشئة التي تديرها النساء هو التحيز اللاواعي، لأن رؤوس الأموال الاستثمارية هم في الغالب من الرجال. تقول مزهر من منصة ''ثروة'': ''كبشر، يقودنا حدسنا إلى اختيار ما يتماثل معنا وما نراه مألوفاً''. ''هذا ما يحدث هنا ويتعزز بشكل أكبر في المنطقة لأسباب ثقافية، على الرغم من أن لدينا عدداً متزايداً من النساء اللواتي يغامرن في ريادة الأعمال.'' لكن هناك اتجاه إيجابي في السنوات الأخيرة يتمثل في أن المزيد والمزيد من النساء أصبحن مستثمرات في رأس المال الاستثماري (VC) أو وصلن إلى درجة مديرات تنفيذيات في شركات رؤوس الأموال الاستثمارية. من المؤكد أن المزيد من النساء في القيادة يمكن أن يضيف إلى تنوع صنع القرار ويثري وجهات النظر.

من المرجح أن يصبح عدد متزايد من النساء رؤوس أموال استثمارية أو ممولة مستثمر بسبب الأصول الكبيرة التي تمتلكها النساء في المنطقة. من المؤشرات المحتملة على مثل هذه الإمكانات المستقبلية هي الفجوة بين نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي الإقليمي المتوقع بنسبة 2.1% في السنوات المقبلة مقابل الارتفاع السنوي المتوقع بنسبة 8.5% لسوق السلع الفاخرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حتى عام 2025، والذي يستهدف بشكل كبير المستهلكين من النساء. لذلك، هناك موارد مالية هائلة يمكن التصرف فيها. ربما يمكن تكريس بعض هذه الموارد المالية بعيداً عن مجرد الاستهلاك إلى تمويل المشاريع المبتكرة والإبداعية، خاصة إذا ما عرفنا أن عدد النساء بوصفهن رؤوس أموال استثمارية وتمويلية آخذ في الازدياد على مستوى العالم باجمعه.

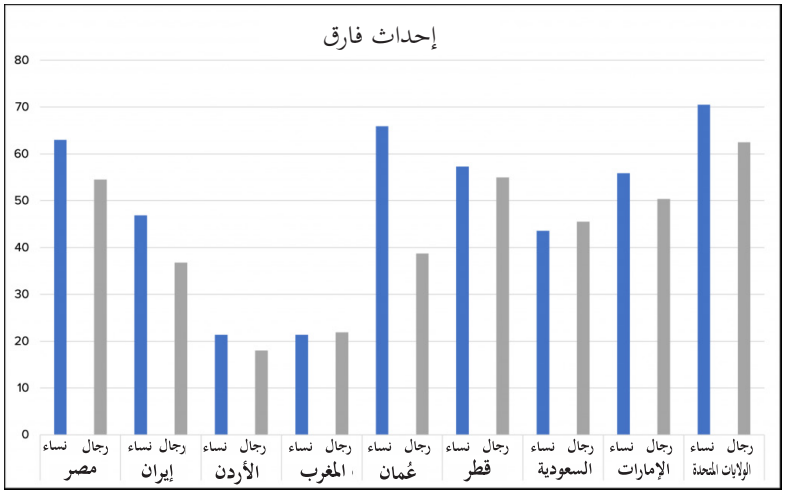

استنتاج

بينما تعمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتحديد كيفية ما لإعادة البناء بشكل أفضل بعد الوباء، يمكن أن تكون الشركات الناشئة التي تديرها النساء جزءاً من الحل. أدت النسبة المتزايدة من الإناث اللواتي يحظين بتعليم دراسي عالٍ، لا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وشحة الوظائف إلى أن تبادر الكثير من الشابات باطلاق مشاريعهن التجارية الخاصة. أزمة فيروس كورونا، كان لها دور كبير في تسريع الاستفادة من الخدمات الرقمية على نطاق واسع في مختلف القطاعات، مما فتح فرصاً تجارية جديدة. تشير التقارير الأخيرة إلى نزوع إقليمي متصاعد للشركات الناشئة النسائية- بنسبة تصل إلى واحدة من كل أربعة- مما سيضيف التنوع في عالم الشركات الناشئة ويؤسس نماذج إيجابية يحتذى بها للمجتمعات. ستؤدي الاستفادة من إمكانات الشركات الناشئة التي تديرها النساء إلى زيادة المرونة والقدرة على مواجهة الصدمات الحالية والمستقبلية. برغم ذلك، لا تزال النساء يواجهن صعوبات في الحصول على التمويل في المراحل الأولى لمشاريعهن لعدة أسباب منها التحيز اللاواعي والتحديات الهيكلية، ويمكن للحكومات أن تفعل المزيد لإزالة العقبات وتعزيز ريادة الأعمال النسائية وكذلك تمويل المشاريع التي تديرها النساء.

الرابط:

https//:www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/want-resiliency-in-mena-invest-in-women-led-startups/